# الصدمات النفطية واثرها على التضخم في العراق للمدة 2004-2020*


الباحث

محمد علي محمد حسين

طالب ماجستير

جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد/

قسم الاقتصاد

admin.ecco21.17@qu.edu.iq

الباحثة

سندس جاسم شعيبث

استاذ مساعد

جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد/

قسم الاقتصاد

sundus.shaaibith@qu.edu.iq



**المستخلص**

تعرض الاقتصاد العراقي الى مجموعة من الظرف ، تمثلت بالحروب ، ومن ثم فرض العقوبات الاقتصادية وانتهاء بحرب الخليج الثالثة ،الامر الذي ساهم بوجود انعكاسات سلبية في كافة المتغيرات الاقتصادية وخصوصا المتغيرات النقدية ، بالإضافة الى ذلك مجموعة من العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية حالت دون احداث تطور اقتصادي في العراق. فقد عانى الاقتصاد العراقي من بعض من السياسات الكلية الخاطئة والتي مازالت اثارها قائمة مثل ( ارتفاع سعر الصرف للعملة العراقية ، وعجز ميزان المدفوعات ، وارتفاع في معظم اسعار السلع والخدمات ، وانتشار البطالة ،وحدوث حالة التضخم المفرط، وعجز في الموازنة العامة ،وضعف القطاع الصناعي ، وتخلف القطاع الزراعي ) وغيرها انعكست على شكل اختلالات نقدية في معظم الاسواق وعلى مستوى التوازن الكلي ، كل هذه الاختلالات ساهمت عن عدم وجود معالجة حقيقية للصدمات النفطية التي حدث لكون ان الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعيا ويعتمد بشكل كبير على الواردات النفطية. وسيناقش هذا البحث بالتحليل اثر الصدمات النفطية على التضخم في الاقتصاد العراقي .



**الكلمات المفتاحية : الصدمات النفطية ، عرض النقد ، العراق .**


---

* – البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول

**مقدمة**

تعد الصدمات النفطية من المتغيرات الاقتصادية الخارجية والتي تتأثر بالظروف الخارجية لدول العالم المنتجة للنفط او المستوردة له، حيث تعتمد معظم الدول الصناعية على المنتجات النفطية في تحرير الطاقة ،فان حدوث الازمات الاقتصادية او الحروب او الكوارث الطبيعة كلها تساهم في حدوث الصدمات النفطية ابتدأ من ازمة 1973 ومن ثم ازمة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ومرورا بأزمة (2008) ( الرهن العقاري ) واكتشاف النفط الحجري وانتهاء بأزمة كوفيد –19. كل هذه الازمات ساهمت في حدوث الصدمات النفطية والتي انعكست في حدوث انكماش في الاقتصاد العراقي ، وان كافة الاجراءات المتخذة من قبل صناع السياسة النقدية كانت فقيرة لتخلف القطاع النقدي في العراق ، وسيطرت الحكومة على جميع قرارات السلطة النقدية حتى بعد استقلالية البنك المركزي عام (2004). لذلك سيتناول هذا البحث اثر الصدمات النفطية على عرض النقد في العراق للمدة من 2003–2020 وقد قسم البحث الى ثلاث مباحث جاء في المبحث الاول منه الاطار النظري اما المبحث الثاني فقد تناول الجانب التحليلي في حين بين البحث الاستنتاجات والتوصيات في المبحث الثالث منه ليختتم البحث في المصادر المعتمدة من الجهات الرسمية في العراق او المنظمات الدولية.

**اهمية البحث**

تكمن اهمية البحث في مدى تأثير الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية النقدية المتمثلة في التضخم في العراق ، بالإضافة الى التركيز على مجموعة من الظرف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي توثر بشكل كبير على اسعار النفط الخام وخصوصا في اوقات الازمات الاقتصادية والتي تولد تلك الصدمات.

**مشكلة البحث**

يمكن ايجاز مشكلة البحث بالسؤال الآتي وهو هل ان حدوث الصدمات النفطية تقود التغيرات في اسعار النفط العالمية ام العكس من ذلك صحيح ، وهل باستطاعة الاقتصاد العراقي التخفيف من حدة وقوة هذه الصدمات النفطية ، وتأثيرها على التضخم في الاقتصاد العراقي.

**فرضية البحث**

ينطلق البحث من الفرضية الآتية وهي ان هنالك علاقة بين حدوث الصدمات النفطية وبين التضخم في الاقتصاد العراقي ، تنطلق بأن حدوث الصدمات النفطية يتجه باتجاه انخفاض او ارتفاع سعار النفط الخام ومن ثم يحدث التضخم في الاقتصاد العراقي.

**هدف البحث**

يهدف البحث الى التعرف على كيفية حدوث الصدمات النفطية وتأثيرها في أسعار النفط الخام وانعكاس ذلك على التضخم من خلال تفسير واقع العلاقة بينهما وتحليلها تحليل اقتصادي من أجل الوصول الى المعالجات الممكنة.

**منهجية البحث**

اعتمد الباحث عن الجمع بين المنهجين، كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، اذ تناول من خلالهما بالبحث والتحليل الوصول الى اهم المعالجات التي يمكن تطبيقها بعد حدوث وتأثر الصدمات في اسعار النفط .

**حدود البحث**

الحدود المكانية // العراق

الحدود الزمانية // المدة (2004-2020)

## المبحث الأول

## مفهوم النفط الخام وأهميته وانواع الصدمات النفطية

### المطلب الأول. مفهوم وأهمية الطلب العالمي على النفط الخام

تعرف وكالة الطاقة الدولية الطلب العالمي على النفط من بانه (يتكون من التزامات الموزعين تجاه المستهلكين للنفط الخام وتمثل الكميات من النفط الخام التي يحتاجها الانسان عند مستوى معين وفي فترة زمنية محددة لغرض اشباع الحاجات الاساسية سواء كانت استهلاكية او انتاجية او منتجات نفطية او بتروكيمياوية )[1]، والطلب العالمي على النفط الخام هو طلب مشتق من الطلب العالمي على المشتقات

1. يسرى مهدي، شيماء فاضل ، الأهمية النسبية لمصادر تمويل الموازنة العراق الاتحادية وعلاقتها بعجز الموازنة العامة 2003-2013م ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، العدد2، 2016.

النفطيــة وبالتــالي يمكــن القــول ان هنــاك تــأثير متبــادل بــين الطلــب علــى الــنفط الخــام والطلب على المشتقات النفطية .

تــم اكتشــاف الــنفط فــي الولايــات المتحــدة الامريكيــة اكتســبت هــذه الســلعة اهميــة فــي الاقتصــاد العــالمي وبــدأ الطلــب يــزداد عليهــا مــع مــرور الــزمن واخــذ الطلــب العــالمي للــنفط الخــام يــزداد مــع التطــور الســريع فــي معــدلات النمــو العالميــة حيــث تشــكل الولايــات المتحــدة و أوربــا واليابــان اكثــر مــن نصــف الاســتهلاك العــالمي للــنفط الخــام، حيــث ازداد الطلــب العــالمي علــى الــنفط الخــام مــن (42,2) مليــون برميــل يوميــاً فــي عــام 1970 الــى (104,1) مليــون برميــل يوميــاً عــام 2019 [2] الا ان ســبب الزيــادة فــي الطلــب العــالمي للــنفط الخــام يــأتي مــن التطــور الســريع فــي معــدلات نمــو البلــدان الناميــة مثــل الصــين والهنــد وسياسات التصنيع وتطوير القطاعات الانتاجية .

**المطلب الثاني . أهمية الطلب العالمي على النفط**

ان الطلب العالمي على النفط تأتي من أهميته هو طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات النفطية المكررة . التي تتضمن اسعارها قدراً كبيراً من ضرائب الاستهلاك في اسواقها . ومن ثم فأسعار تلك المنتجات من شأنها ان تؤثر في الطلب فيها وبالتالي تؤثر في الطلب في النفط ويضاف الى السعر كمتغير اساسي معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات اخرى مستقلة[3] .

ويعتبر الطلب على النفط بأنه طلب غير مرن في المدى القصير ، وذلك بسبب عدم توفر مصادر الطاقة البديلة ، وهذا ما يساهم في حساسية الاسعار .

و على المدى المتوسط والبعيد فأن النفط سيبقى مصدراً رئيسياً للطاقة لأسباب تتعلق بخواصه مقارنة بالبدائل المتاحة او التي يمكن ان تتاح في المستقبل . لذلك تتباين السياسات التي تنتهجها الدول المستهلكة والمنتجة في التعامل مع طبيعة الطلب على النفط ، والبحث عن بدائل الطاقة ، والسعي للإفادة من مصادر النفط غير التقليدية* ، فضلاً عن اتباع سياسات رامية الى تقليل الاعتماد على النفط او ضبط استهلاكه عبر اجراءات مختلفة منها استخدام

(2) حاتم القريشي ، اقتصاديات النفط ، ط1 ، 2020 ص61.

(3) حسين عبد الله ، ازمة النفط الحالية ..تداعياتها ومستقبلها ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الاهرام ، العدد 164 ، (نيسان)2006 ، ص34 .

الضريبة على الاستهلاك . وقد يتأثر الطلب العالمي على النفط بعدة من عوامل منها (اسعار النفط ومصادر الطاقة الاخرى ، نمو سكان العالم ، معدلات النمو في كل من البلدان النامية والمتقدمة واكتشاف بدائل جديدة والمناخ ...) تشير التوقعات الى ان سكان العالم سيتزايد من نحو 6.464 مليارات عام 2005 الى 8.317 مليارات نسمة عام 2030 . وستتركز معظم الزيادة السكانية في آسيا وافريقيا ، وستتفوق الهند على الصين من حيث عدد السكان . ويعكس الشكل التالي جانباً من التوقعات السكانية في العالم .ان اهمية النمو السكاني كعامل من العوامل المؤثرة في الطلب على النفط تأتي من طبيعة الطلب الذي سيخلقه هذا النمو ، وبخاصة وان معظم الزيادة في الطلب على الطاقة ستكون لأغراض الاستهلاك المنزلي. وبما ان الزيادة في السكان ستكون اكبر في البلدان الفقيرة وبخاصة الهند وبلدان آسيا وافريقيا فأنه لا يتوقع ان تتمكن هذه البلدان من تقليل الطلب على النفط عبر توفير بدائل او انتهاج سياسات كفيلة بتقليص الطلب او ضبطه . وقد توقعت اوبك نمو الطلب العالمي في السناريو المرجعي بحوالي 84.7 مليون برميل يومياً من عام 2006 وحتى عام 2030 عندما يصل الى 113 مليون برميل يوميا[4].وتأثرت هذه التوقعات باحتمال استمرار ارتفاع اسعار النفط الذي يغري بالتحول الى انواع الوقود الاخرى ، ولهذا تتوقع الوكالة تراجع نصيب النفط من موارد الطاقة العالمية الى 38% عام 2030 . ويعرض الجدول الاتي تقديرات السيناريو المرجعي لكل من اوبك وادارة معلومات الطاقة الامريكية .

**المطلب الثالث. الازمات النفطية** . تعرض السوق النفطية الى العديد من الازمات ابتدأ من ازمة عام (1973) مرورا بأزمة (1997) وصولا الى ازمة (2020) ، ، ان حدوث الازمات النفطية والعوامل الجيوسياسية دورا اساسيا في التأثير على اسعار النفط الخام ، اثر على اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية بداية من السبعينيات لغاية (2008) وفيما يلي استعراض لبعض الازمات النفطية موزعة كالاتي [5] .

(4 ) نواف نايف اسماعيل ، تحديد اسعار النفط العربي الخام في السوق الدولية ، وزارة الثقافة والاعلام العراقية ، دار الرشيد للنشر ، العراق ،1981 ص 26-27.

(5 ) ابو زيان محمد عبد الحميد الخديمي ، تغيرات في اسعار النفط والاستقرار النفطي في الجزائر ، مجلة دار مؤسسة الجزائر، العدد 2 ،لسنة 2013 ، ص 188-189

1. الازمة النفطية لعام (1973) : – اطلق عليها اسم تصحيح الاسعار النفطية وتقييم النفط بقيمته الحقيقية والتي كانت متدنية جدا،وقد قررت منظمة اوبك ارتفاع الاسعار (3–12) دولار للبرميل الواحد ومن جانب واحد اي زيادة الاسعار هي (400) %.
2. الازمة النفطية عام (1979) :– ارتفعت اسعار النفط في هذه المرحلة بشكل مفاجئ ثلاث مرات اثر نشوب حرب الخليج الاولى (الحرب العراقية الايرانية ) من (13–32) دولار للبرميل الواحد خلال اشهر قليلة بسبب انخفاض تصدير النفط الخام من قبل البلدين لوجود ابار نفطية على حدود هما .
3. الازمة النفطية لعام (1986) :– خلال هذا انخفض سعر النفط الخام بشدة الامر الذي ادى الى انطلاق حرب الاسعار بعد ان توقف مدة من الزمن حيث انخفضت هذه الاسعار الى اقل من (13) دولار للبرميل الواحد.
4. الازمة النفطية لعام (1998) :– تعرضت السوق النفطية العالمية لهزة ثانية ادت الى تدهور اسعار النفط الى ادنى مستوى لها خلال هذه المدة حتى وصلت الى اقل من (10) دولار للبرميل وهذه الانخفاضات في اسعار النفط.
5. الازمة النفطية لعام (2004) :– تميز عام (2004)بارتفاع متواصل لأسعار النفط الخام وصولا الى مستويات لم تشهدها الاسعار الاسمية للنفط الخام من قبل ، لقد وصل معدل السنوي لسلة اوبك الى (36) دولار/للبرميل الواحد ، وهو اعلى معدل سنوي لسعر سلة اوبك منذ بدء العمل في سلة اوبك (6 ).
6. الازمة النفطية لعام (2014) :– انخفاض الاسعار في هذا العام نتيجة لتخمة السوق بالنفط الخام والناجمة عن سياسة الانتاج في المملكة العربية السعودية ، لان انخفاض الاسعار يضر بمنافسيها (ايران وروسيا ) .
7. الازمة (2020) :– شهدت اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية تراجعا كبيرا بسبب تفاقم ازمة ( جائحة كوفيد –19 ) المستجد الذي اصاب العالم وتدهور الاسواق النفطية بسبب تعطيل الحياة الاقتصادية، وفرض الحكومات قيودا على السفر وتدابير الحجر الصحي وغلق المصانع والمؤسسات وغيرها ، الامر الذي ولد انكماش في الطلب

(6 ) ضياء مجيد الموسوي ، ثورة اسعار النفط2004 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، لسنة 2005 ، ص29.

العالمي و فضلا عن صدمة المعروض الناجمة عن انتهاء تخفيضات انتاج اوبك وروسيا ، اذ انخفضت الاسعار الى ادنى مستوياتها منذ عام (2002) .

## المبحث الثاني

## تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2004- 2020)

نلاحظ من خلال الجدول (1) انه عند عام (2004) وصل التضخم لمستوى بلغت نسبته (26.80)% ،حيث نال البنك المركزي استقلاله بموجب القانون رقم (56)لسنة (2004) والذي من خلاله اصبح على راس القائمين برسم السياسة النقدية في العراق وقد شهدت المدة (2005-2007) معدلات تضخم متقاربة ما عدا عام (2006) إذ بلغت نسبته (53.10)% بسبب رفع الدعم عن المشتقات النفطية وبعض السلع الضرورية من قبل صندوق النقد الدولي وبعدها شهدت المدة سيطرة البنك المركز من خلال اتباعه سياسية السوق المفتوحة للسيطرة على ثبات سعر العملة والتي من خلالها سيطر على معدلات التضخم .

من خلال الدور الكبير الذي يقوم به البنك المركزي بعد منحه صفة الاستقلالية بموجب قانون رقم (56) لسنة (2004) إذ ظهرت قدرة السياسة النقدية مما دفعه للسعي لتحقيق : [7]

أ - استقرار الاسعار والمحافظة عليها محليا .

ب -الحفاظ على نظام مالي مستقر ويستند على اليه السوق .

ج -تعزيز النمو المستدام والرخاء في العراق .

ونتيجة لاتباعه عدداً من سياسات الاستقرار الاقتصادي انخفضت نسبة التضخم في عام (2008) الى (12.70)% واستمرت معدلات التضخم بالانخفاض لعامي (2009)و (2010) وبنسب بلغت (8.30), (2.50) % على التوالي .

وقد شهدت المدة (2011-2012) صعودا طفيفا بلغت نسبها (5.60), (6.10)% على التوالي ، بسبب زيادة الطلب الكلي ،إذ شكل الطلب على السلع الغذائية نسبة مقدارها (37)% والعقارات (35)% والوقود (15)% تليها الطلب على الملابس بنسبة (10)% ثم بقية السلع الاخرى (3)% ويبقى الطلب على السلة الغذائية الاكثر طلبا لارتباطه بالاستهلاك المحلي للأفراد

---

[7] عبد الحسين الغالبي، الصيرفة المركزية( النظريات والسياسات ) ، مؤسسة النبراس للطباعة، النجف ، 2015 ص 60

وبعدها انخفضت نسب التضخملسنوات اللاحقة [8] . وصلت عام (2019) نسبة مقدارها (0.2-) % والرقم القياسي للأسعار هو (104.5) بينما ارتفع التضخم في عام (2020) الى (0.6) % مع ارتفاع طفيف في الرقم القياسي لا سعار المستهلك بلغت نسبته (105.1) .

ويمكن وصف ما تقدم ان المدة (2004-2020 ) و بعد عام 2003 ومنح البنك المركزي العراقي الاستقلالية على وفق قانون رقم (56)لسنة 2004 وقيامه بالمهام الموكلة اليه ادت الى السيطرة على التضخم والثبات على مستوى الاسعار من خلال السيطرة على سعر الصرف من خلال عمليات السوق المفتوحة (نافذة بيع العملة الاجنبية ) ومن خلالها حافظ على الثبات النسبي للعملة المحلية والقوة الشرائية للأفراد .

**جدول (4)**

**معدلات نمو التضخم والرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق للمدة 2004-2020**

| السنة | معدل التضخم % | الرقم القياسي لأسعار المستهلك |
|---|---|---|
| 2004 | 26.80 | %36.4 |
| 2005 | 37.10 | %49.9 |
| 2006 | 53.10 | %76.4 |
| 2007 | 30.90 | %100 |
| 2008 | 12.70 | %112.7 |
| 2009 | 8.30 | %122.1 |
| 2010 | 2.50 | %125.1 |
| 2011 | 5.60 | %132.1 |
| 2012 | 6.10 | %140.1 |
| 2013 | 1.90 | %142.7 |
| 2014 | 2.20 | %145.9 |
| 2015 | 1.40 | %148.0 |
| 2016 | 0.10 | %104.1 |
| 2017 | 0.20 | %104.3 |
| 2018 | 0.40 | %104.7 |
| 2019 | -0.2 | %104.5 |
| 2020 | 0.6 | %105.1 |

المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

[8] علي حاتم القريشي، السياسة النقدية في العراق بين التضخم الدوري ومحدودية الادوات ،مطبعة حوض الفرات ،النجف ، 2006ص 210

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً – الاستنتاجات

من خلال ماتقدم في البحث فقد توصل الباحثين الى مجموعة مهمة من الاستنتاجات كان من أهمها مايأتي :

1. تؤثر صدمات اسعار النفط الخام على حجم الكتلة النقدية ممثلة في عرض النقد في العراق مما ينعكس على حدوث مشاكل اقتصادية مثل التضخم او الركود الاقتصادي.
2. تسعى السياسة النقدية ممثلة في البنك المركزي للمحافظة على عرض النقد وتلطيف التقلبات التي تحدث في الاقتصاد نتيجة للصدمات النفطية.
3. لم يعتمد العراق على منهج اقتصادي جديد يهتم في التنوع الاقتصادي الصناعي والزراعي والسياحي، كونه الطريق الأمثل لمعالجة الصدمات النفطية وانخفاض اسعار النفط عالمياً.
4. ان العراق دول ريعية تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير النفط الخام الى العالم الخارجي، وهو يتأثر اقتصادياً بتغيرات اسعار النفط في الاسواق العالمية.
5. يسعى العراق الى نجاح طريقة ادارته للاقتصاد الوطني وكذلك وضع خطة بعيدة المدى مرنة وممكنة التطبيق.

### ثانياً – التوصيات

1. ضرورة ان تهتم الحكومة في العراق في جانب عدم الاعتماد على الموارد النفطية كمصدر رئيس للايرادات العامة وذلك لارتباطه بالاسواق العالمية المتذبذبة، وتأثرها بالصدمات النفطية.
2. ضرورة ان يكون هناك تنسيق بين السياسة النقدية والمالية من أجل تلطيف الصدمات النفطية التي يتأثر بها العراق سلباً واستثمار الصدمات الايجابية منها.
3. ان يكون دور البنك المركزي دوراً رئيساً في تحديد عرض النقد والرقابة عليه وان تكون هناك قوانين راعدعة من تسريب العملة كما يجب ان تكون هناك قوانين تشجيعية للافراد في حال يهدف البنك المركزي الى سحب الكتلة النقدية من السوق.
4. ان تستخدم الجهات المختصة الوسائل المتاحة لديها من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وبما يضمن عدم التأثير على الموازنة العامة ويحقق الايرادات .

**المصادر المعتمدة**


1. حاتم القريشي ، اقتصاديات النفط ، ط1 ، 2020.
2. حسين عبد الله ، ازمة النفط الحالية ..تداعياتها ومستقبلها ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الاهرام ، العدد 164 ، (نيسان)2006.
3. نواف نايف اسماعيل ، تحديد اسعار النفط العربي الخام في السوق الدولية ، وزارة الثقافة والاعلام العراقية ، دار الرشيد للنشر ، العراق ،1981 .
4. ابو زيان محمد عبد الحميد الخديمي ، تغيرات في اسعار النفط والاستقرار النفطي في الجزائر ، مجلة دار مؤسسة الجزائر، العدد 2 ،لسنة 2013.
5. ضياء مجيد الموسوي ، ثورة اسعار النفط2004 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، لسنة 2005.
6. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.
7. عبير علي ناصر ، دور ادوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي – بحث تطبيقي في وزارة المالية العراقية – دائرة الموازنة ، مجلة دراسات محاسبية والمالية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، المجلد 14، العدد 48 ، 2019.
8. يسرى مهدي، شيماء فاضل ، الأهمية النسبية لمصادر تمويل الموازنة العراق الاتحادية وعلاقتها بعجز الموازنة العامة 2003–2013م ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، العدد2، 2016.
9. علي حاتم القريشي، السياسة النقدية في العراق بين التضخم الدوري ومحدودية الادوات ،مطبعة حوض الفرات ،النجف ، 2006ص 210

1. سرمد كوكب الجميل ، الموازنة العامة مشاركة وشفافية ومسائلة الموصل ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، ط1.
2. عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، بيروت – لبنان – دار النهضة ، 1992.
3. محمد طاقة ، هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، عمان ، الأردن ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1، 2007.
4. لطف أحمد يحي الصواف ، تقويم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة وبدائلها المتاحة في الجمهورية اليمنية خلال المدة من 1995–2014م ، رسالة ماجستير ، جامعة عدن ، 2018.
5. محمد حسين محمد تتيره ، استدامة تمويل عجز الموازنة بين البدائل التقليدية والإسلامية (عرض ماليزيا) ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية بغزة ، 2019.

6. سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة لدولة السودان نموذجاً، مجلة كلية التربية للبنات العلوم الإنسانية ، العراق ، العدد21، لسنة الحادية عشر.
7. محمد احمد الأفندي ، عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام – دراسة نظرية تقييمية للأدبيات المعاصرة ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، جامعة العلوم والتكنلوجيا ، صنعاء ، المجلد 50 ، 2016.
8. حمري محمد ،معالجة عجز الموازنة للجزائر ، خلال الفترة 1993–2016م ، رسالة ماجستير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، جزائر ، 2017–2018.
9. عبير علي ناصر ، دور ادوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي – بحث تطبيقي في وزارة المالية العراقية – دائرة الموازنة ، مجلة دراسات محاسبية والمالية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، المجلد 14، العدد 48 ، 2019.
10. مخيف جاسم حمد – حسن زيدان خلف ، تمويل عجز الموازنة العامة العراقية للمدة 2003–2015 م ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد ، العراق ،المجلد 1، العدد 41 .
11. يسرى مهدي، شيماء فاضل ، الأهمية النسبية لمصادر تمويل الموازنة العراق الاتحادية وعلاقتها بعجز الموازنة العامة 2003–2013م ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، العدد2، 2016.
12. محمد أحمد الافندي ، عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام – دراسة نظرية تقييمية للأدبيات المعاصرة ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، صنعاء ، العدد 50 ، أكتوبر – ديسمبر ، 2016.
13. مايح شبيب واخرون ، التمويل الدولي – اسس نظرية واساليب تحليلية ، دار الضياء لطباعة والنشر ، العراق ،النجف ، ط1.
14. رفعت المحجوب ، المالية العامة ، مكتبة النهضة العربية، ,مطبعة جامعة القاهرة ،1999.
15. عبد الله الشيخ محمود الطاهر ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة جامعة الملك سعود ، السعودية ، الرياض، ط1، 1988.
16. اعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، ط 1 ،2015.
17. سامر علي عبد الهادي ، التمويل الخارجي واثره على الفجوات الاقتصادية ، ط1 ، دار الايام للنشر والتوزيع عمان ، 2013.
18. هيثم عبد الحسين كاظم ، دور السياسة المالية في تحسين مؤشرات التنمية البشرية في العراق ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد ، 2020.
19. Ati0n , Administr JohnL. mIKesell , Fiscal lndiana university, Tenth Editi0n ,2018.